

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٧٧٩**

الثلاثاء، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون/السيد داي بينغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2021/485)

21-13007 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إعراب عن الترحيب بالعودة إلى القاعة

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أرحب بعودة جميع أعضاء مجلس الأمن إلى القاعة. هذه هي المرة الأولى في الأشهر الستة الماضية التي يعقد فيها المجلس جلسة بالحضور الشخصي. فمع تحسن حالة الجائحة، يستأنف مقر الأمم المتحدة ومجلس الأمن عملهما تدريجيا. وفي نفس الوقت، نأمل أن نظل يقظين وأن نلتزم باللوائح حتى تنتهي الجائحة رسميا، لتمهيد الطريق أمام عمل المجلس العادي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2021/485)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال للمشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد محمد عبد الرزاق محمود، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في الجلسة: السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايتانو جوزيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/485، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد سوان.

السيد سوان (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال. ويسرني أن أفعل ذلك مرة أخرى بمعية الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكو كايتانو جوزيه ماديرا. فهذا يؤكد أهمية العلاقة بين منظمتينا في الصومال. ولا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تضطلع بدور حاسم في الصومال كل يوم، وأثني على شجاعة وتصميم القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تقدمها نحو السلام والأمن في البلد. كما أتطلع بلهفة كبيرة إلى تعليقات وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال، معالي السيد محمد عبد الرزاق محمود.

لقد واجهت العملية السياسية لتنفيذ الانتخابات في الصومال عقبات كثيرة في الأشهر الأخيرة. ومن المؤسف أن المحادثات بين الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد، التي بدأت في آذار/مارس، قد انهارت في أوائل نيسان/أبريل. وبعد أن تخلى مجلس الشعب في البرلمان الصومالي عن اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر الانتخابي، اعتمد قانونا خاصا يعود به إلى نموذج الصوت الواحد للشخص الواحد ويمدد ولايات شاغلي المناصب الحاليين لمدة تصل إلى سنتين إضافيتين. وأدت معارضة هذه التحركات إلى تعبئة الميليشيات وكشفت عن الانقسامات داخل قوات الأمن الصومالية. ووقعت اشتباكات عنيفة في ٢٥ نيسان/أبريل، مهددة بنزاع أوسع نطاقا.

وعادت الصومال منذ ذلك الحين من حافة أسوأ السيناريوهات. وقام مجلس الشعب، تحت ضغط شديد، بإلغاء القانون الخاص في ١ أيار/مايو بناء على طلب الرئيس محمد

عبد الله محمد فرماجو. ومكن الرئيس فيما بعد رئيس الوزراء من قيادة مشاركة الحكومة الاتحادية الصومالية في العملية الانتخابية، بما في ذلك الترتيبات الأمنية والمفاوضات مع الولايات الأعضاء في الاتحاد. وخففت تلك التدابير التوترات إلى حد كبير.

إنني أثني على جميع القادة الصوماليين الذين سعوا إلى التوصل إلى حل وسط وتوافق في الآراء خلال تلك الفترة من أجل تهدئة الحالة لصالح الدولة والشعب الصوماليين. وتظل روح التسوية هذه ضرورة ملحة للمضي قدما.

وعقد رئيس الوزراء محمد حسين روبلي اجتماع قمة جديدا بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد في ٢٢ أيار/مايو. وتلك عودة طيبة إلى الحوار بعد فترة المواجهة السابقة. وقد تركزت المناقشات الآن، بعد سلسلة من الاجتماعات المغلقة لبناء الثقة، على حل المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر ومقترحات لجنة بيدوا الفنية. ومما يشجعنا أن جوا إيجابيا ما زال سائدا حتى الآن، وأن جميع الأطراف تبلغ عن إحراز التقدم في المناقشة. وأود أن أضيف أن الأخبار التي وردت بعد ظهر اليوم إيجابية للغاية أيضا. ويبدو أن الجهات الفاعلة الرئيسية الصومالية على وشك التوصل إلى اتفاق، ولكن الإعلان عنه متروك لها. ونأمل أن يعلن عنه في الساعات المقبلة.

وقد تشرف فريق الأمم المتحدة بدعم مكتب رئيس الوزراء في وضع الترتيبات لعقد مؤتمر القمة، وهو يقدر تقديرا كبيرا مساهمات المانحين الرئيسيين في هذا الصدد. وننسق بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وشركاء آخرين في التزاماتنا الدبلوماسية. وفيما يتعلق بتلك الجهود الدبلوماسية المتضافرة، نأسف أسفا عميقا لرفض الحكومة الصومالية للممثل السامي للاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأحث مرة أخرى القادة الصوماليين على إيجاد الحلول بحسن نية وإظهار القيادة التي يتطلبها البلد منهم في هذه اللحظة التاريخية. ويجب على الموقعين على اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر أن يلتزموا الآن باتباع سبيل واضح للمضي قدما في إجراء الانتخابات. وبما لم يفعلوا ذلك، فإن التقدم المحرز بشأن الأولويات الوطنية الرئيسية سيظل متعثرا – والأسوأ من ذلك أن مساره سيعكس – في المجالات الحيوية، بما في ذلك في قطاعات الأمن والاقتصاد والتنمية.

ومن الأهمية بمكان، لدى إجراء الانتخابات، تنفيذ الحد الأدنى لتمثيل المرأة في مجلسي البرلمان الاتحادي بنسبة ٣٠ في المائة. فإشراك النساء، وكذلك الشباب والأقليات، في عملية صنع القرار السياسي في المستقبل أمر ضروري لضمان تنمية البلد والسلام المستدام في الصومال.

ولا تزال الحالة الأمنية تثير قلقا بالغا. ولا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا خطيرا، مما يدل على قدرتها على التخطيط لهجمات معقدة وتنفيذها على مجموعة من الأهداف في جميع أنحاء الصومال. وترد الحوادث الأخيرة بمزيد من التفصيل في آخر تقرير للأمين العام (S/2021/485). ويكفي القول إن حركة الشباب أظهرت المبادرة والمرونة في الأشهر الأخيرة. ولذلك، لا تزال عمليات قوات الأمن الصومالية وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال حاسمة في مواصلة الضغط على تلك الجماعة.

وقد أحرزت بعض أوجه التقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية المنقحة للصومال. وتشمل التطورات الرئيسية تسليم القواعد الأمامية للعمليات في أوطيغلي وباريير إلى الجيش الوطني الصومالي، قبيل نهاية عام ٢٠٢٠، وأفجويي، في آذار/مارس ٢٠٢١. وفي أوائل نيسان/أبريل، تعرضت أوطيغلي وباريير لهجوم شنته حركة الشباب، لكن القوات الصومالية أبدت شجاعة كبيرة ودافعت عن مواقعها .

وقد تأثرت وتيرة تنفيذ الخطة الانتقالية الصومالية سلبا بالمأزق السياسي. وهناك التزامات رئيسية متأخرة كثيرا عن

المواعيد المقررة للوفاء بها، وسيتعين بذل جهود كبيرة للتعجيل بالتقدم. ويواصل مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال تقديم الدعم اللوجستي لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وهو على استعداد لمواصلة تقديم الدعم بوسائل غير فتاكة للجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية باستخدام التبرعات للصندوق الاستئماني لدعم قوات الأمن الصومالية، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن. وألاحظ بقلق بالغ أن الصندوق الاستئماني سيستنفد بحلول نهاية حزيران/يونيه. وبدون تقديم مساهمات عاجلة، فإن ذلك الدعم التشغيلي الحيوي والمنقذ للأرواح الذي يوفره لقوات الأمن الصومالية سيتوقف.

وفي غضون ذلك، تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الانخراط في سبيل المضي قدما فيما يتعلق بالانتقال الأمني في الصومال وإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في المستقبل. والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بصدد المراحل الأولى من تلك المناقشات على مستوى المقر، وسيتم تقديم المزيد من المعلومات المستكملة إلى مجلس الأمن بينما تتواصل الأعمال التحضيرية وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة.

ولا تزال الحالة الإنسانية مزرية، إذ يحتاج ٥,٩ مليون صومالي، أو أكثر من ثلث السكان، إلى المساعدات الإنسانية هذا العام. ومن بين هؤلاء السكان، هناك أكثر من ٣ ملايين شخص في حاجة ماسة إلى المساعدات المنقذة للحياة. وفي حين أن ٨٠ في المائة من مساحة البلد تتأثر بظروف الجفاف، فإن الأمطار الغزيرة تتسبب في الوقت نفسه في حدوث فيضانات موسمية مفاجئة في بعض المناطق النهرية. وقد أدت الصدمات المناخية غير المنتظمة إلى زيادة التشرد وازدياد انعدام الأمن الغذائي. وللأسف، لم يتم تمويل سوى ١٩ في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ حتى الآن. ولن يكون ذلك كافيا لتلبية احتياجات الصوماليين المنقذة للحياة في جميع أنحاء البلد. وأناشد الدول الأعضاء أن تقدم المزيد من المساهمات.

ومن ناحية إيجابية على نحو أكبر، تلقى الصومال الدفعة الأولى من لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) من خلال المرفق المعني بإتاحة اللقاحات المضادة لمرض كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي في آذار/مارس. وتعمل الأمم المتحدة عن كثب مع النظراء الحكوميين لضمان التوزيع الفعال للقاحات وحقنها للعاملين في الخطوط الأمامية. وحتى اليوم، تمكن الصومال من حقن ٤٢ في المائة من الـ ٠٠٠ ٣٠٠ جرعة من اللقاحات التي تلقتها. وإذ نمضي قدما، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي دعم احتياجات الصومال لتحقيق التغطية المثلى بالتطعيم.

وفي الختام، أود أن أؤكد على الفرصة المتاحة الآن لقادة الصومال. فمن الضروري أن يسفر مؤتمر القمة الجاري في مقديشو عن اتفاق قابل للتنفيذ لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. وبدون هذا الاتفاق، إلى جانب حسن النية والإخلاص لتنفيذه، يمكن عكس مسار المكاسب التي تحققت في الصومال في السنوات الأخيرة، مما يهدد بمزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن. ولذلك، أقدر تقديرا كبيرا الاهتمام الوثيق الذي يواصل المجلس إيلاءه للحالة في الصومال.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد سوان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وبلدكم، الصين، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأشكركم، سيدي، على دعوتي إلى موافاة هذا الجهاز علما بمعلومات عن الحالة في الصومال.

في الفترة قيد النظر، أثرت الفيضانات المحلية وهطول الأمطار بنسب دون المتوسط وانتشار الجراد الصحراوي

تأثيرا سلبيا على السكان في مناطق مختلفة من الصومال. وفي جوهر وضواحيها، شهد نهر هيرشابيل فيضانا وغمرت المياه العديد من القرى. وتضرر ٠٠٠ ٣٣٨ شخص بصورة مباشرة من تلك الفيضانات. وعلى النقيض من ذلك،، تلقت متبان وبولو – بورت ومهداي وبلعد أمطارا تقل عن المتوسط وستحتاج إلى المساعدات الإنسانية.

وهبطت أسراب ضخمة من الجراد الصحراوي في شيبيلي الوسطى، مُدمرة المراعي والمزارع. وقد تضررت بشكل خاص مناطق مثل غامبولي وفيدو وسيل درى وسيل كيوسل في شبيلي الوسطى وفيرفير وديكور في منطقة هيران. وتخفف الجهود الحكومية من محنة السكان المتضررين. ومن الواضح أنه ينبغي تعزيزها بدعم مستمر ومخلص من المجتمع الدولي.

وكانت أشهر شباط/فبراير وآذار/مارس وأبريل/نيسان أشهرا من التوتر السياسي المقلق للغاية في الصومال. فلم لم يتمكن أصحاب المصلحة السياسيون الوطنيون من التوصل إلى حل توفيقي بشأن كيفية معالجة المسائل المعلقة والوصول بالبلد إلى الانتخابات في أقرب وقت ممكن. وقد هدد هذا التوتر بأن يدفع البلد إلى حافة الهاوية، ولكن الحكمة الصومالية سادت وحالت دون تدهور التوتر إلى عنف واسع النطاق. ونهنئ الصوماليين بذلك.

ووجه الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو خطاباً إلى شعب الصومال. وطلب إلى مجلس النواب في البرلمان إلغاء القرارات الصادرة في ١٢ نيسان/أبريل وإعادة العمل بنموذج الانتخابات غير المباشرة على النحو المنصوص عليه في اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر. واضطلع رئيس الوزراء بالمسؤولية الكاملة عن تنفيذ العملية الانتخابية وكفالة أمن الانتخابات، مما خفف من حدة التوتر السياسي السائد. ودخل بعد ذلك في حوار مكثف مع أعضاء مجلس المرشحين للرئاسة، وقادة المعارضة، والمنظمات النسائية، والشيوخ، ومجتمع الأعمال، وغيرهم من ممثلي منظمات المجتمع المدني، وتوصل إلى توافق هائل في الآراء فيما بين أصحاب المصلحة الصوماليين بشأن كيفية التعامل بنجاح مع الحالة.

وقد أسفر ذلك عن قبول جميع الجنود والجماعات المسلحة التي كانت وراء المواجهات المسلحة في المدينة، وعودتهم إلى ثكناتهم. كما أدى ذلك إلى موافقة جميع قادة الولايات الاتحادية الأعضاء وحاكم إقليم بنادر على العودة دون شروط مسبقة إلى طاولة المفاوضات في ٢٠ أيار/مايو لوضع اللمسات الأخيرة على المناقشات بشأن المسائل المعلقة والتحرك بجدية نحو تنفيذ اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر.

وتأتي جلسة اليوم التي يعقدها مجلس الأمن في الوقت الذي تجري فيه الجلسة الاستشارية الوطنية الصومالية يومها الرابع من المشاورات. ونحن على علم بأن هناك تفكيراً متشابهاً والتزاماً راسخاً بسيادة المصالح العليا للبلد، والمشاركة في حوار صريح ومفتوح نحو التوصل إلى توافق في الآراء وتسوية بشأن جميع المسائل الخلافية المتعلقة بتنفيذ اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك توصيات لجنة بيدوا التقنية في ١٦ شباط/فبراير بأن تجرى انتخابات غير مباشرة.

ورحب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بهذه التطورات الهامة والمشجعة للغاية. وأثنى على الأطراف السياسية الصومالية المعنية لما أبدته من قدر كبير من القيادة، والالتزام برفاه شعبها، والشعور العميق بالوحدة والتضامن الوطنيين. وبناء على ذلك، شجع الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، على مواصلة الحوار فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، ودعاهم إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات قد تؤخر أو تعرقل عملية التفاوض الجارية، وأبرز الحاجة إلى إنشاء آلية متابعة مناسبة لمواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وكرر كذلك التأكيد على القرارات السابقة الداعية إلى عدم دعم أي عملية

موازية أو انتخابات جزئية أو مبادرات جديدة تؤدي إلى أي تمديد للولايات السابقة.

ونظراً للطريقة التي تسير بها الأمور في حظيرة الطائرات في المطار، نشعر أنه لن يكون من الضروري أن نطالب مرة أخرى بأي تمديد أو عملية موازية من نوع آخر. لقد أثلجت صدرنا حقاً الأنباء التي تفيد بأن الأمور تسير على ما يرام في حظيرة الطائرات في مقديشو.

وواصلت بعثة الاتحاد الأفريقي الاضطلاع بمسؤولياتها المتصلة بالانتخابات، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير الأمن والتدريب والدعم التقني للانتخابات. وفي هذا الصدد، واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم الدعم التشغيلي والمشورة الاستراتيجية وبناء القدرات المؤسسية للشرطة الصومالية والتنسيق المستمر بين العناصر المدنية فيها ونظرائهم في الحكومة، على مستوى حكومة الصومال الاتحادية ومستوى الولايات الاتحادية الأعضاء، ومع منظمات المجتمع المدني الصومالي. وهذا التعاون والتنسيق والشراكة المعززة ضرورية لبناء القدرات ذات الصلة أو في دعم الجهود الانتخابية الجارية.

وفيما يتعلق بالأمن، ظلت الحالة على مدى الأشهر الأربعة الماضية غير متوقعة نسبياً. وواصلت حركة الشباب عملياتها بشكل غير متناظر من خلال شن هجمات، بما في ذلك شن هجمات معقدة باستخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع المحمولة على مركبات، والهجمات الاستطلاعية، وشن هجمات بالقنابل اليدوية وقذائف الهاون، والقنص، والكمائن، والهجمات المستهدفة، واغتيال كبار المسؤولين الحكوميين وقوات الأمن والمدنيين.

وتشمل الأنشطة التمكينية للمتمردين، من جملة أمور، تسلل عناصر من جهاز أَمنيات الاستخباراتي التابع لحركة الشباب إلى المدن الكبرى، مع التركيز بشكل خاص على مقديشو؛ وابتزاز المدنيين؛ والاستطلاع الجوي باستخدام طائرات بدون طيار لمواقع القوات الصديقة؛ وتجنيد وتدريب المسلحين. أما على المديين القصير والمتوسط، فمن المرجح أن تظل الحالة الأمنية متقلبة في الوقت الذي تحاول فيه حركة الشباب تعطيل العملية الانتخابية والاستفادة من أي توتر سياسي مُتَصَوَّر للتحضير للعمليات والهجمات وشنها، في مقديشو وفي الولايات الاتحادية الأعضاء.

وتماشيا مع القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١)، أحرزت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالتعاون مع قوات الأمن الصومالية، تقدماً كبيراً في عملية تخطيط وتنسيق وتنفيذ عمليات مشتركة لتعطيل حركة الشباب وجماعات المعارضة المسلحة وحرمانها من حرية الحركة والعمل. وكان من بين العمليات الرئيسية في الفترة قيد النظر افتتاح طريق الإمداد الرئيسي لحُدر - بولوبردي من أجل تيسير التنقل الآمن للأشخاص والبضائع وإيصال المساعدة الإنسانية إلى المجتمع المحلي في حُدر. وكان تسليم قاعدة أفجويي الأمامية للعمليات إلى الجيش الوطني الصومالي، وعمليات الهجوم المضاد ضد حركة الشباب في باريري وأوطيغلي يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل، فضلا عن تكثيف العمليات في سيل مركا في ٣ نيسان/أبريل، من الأنشطة والعمليات المشتركة الأخرى مع الجيش الوطني الصومالي خلال الفترة قيد النظر.

وفي السياق نفسه، يمكنني أن أبلغ عن بذل جهود هائلة لتنفيذ الأهداف والمهام المنقحة الواردة في القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١). وفي هذا الصدد، عقدت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مؤتمر قادة القطاعات في الربع الأول من العام يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل، وحضره أيضاً قادة الجيش الوطني الصومالي والأمم المتحدة وشركاء آخرون. ومكنت أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجالي الأمن وتحقيق الاستقرار من العمل معا من أجل الاتفاق على خطة تشغيلية منسقة، بما في ذلك إنشاء خلايا تنسيق العمليات المشتركة على مستوى القطاعات، التي سيتم تقييم تنفيذها وضمانه من خلال، في جملة أمور، استئناف الزيارات القطاعية المشتركة وتحسين التنسيق مع الشركاء المعنيين

من خلال فريق التنسيق التابع للبعثة والاستعراض الفصلي لتنفيذ الأنشطة.

ولا تزال حركة الشباب عدواً قوياً ووحشياً. وهناك حاجة مستمرة إلى حماية السكان من هجمات حركة الشباب، وتأمين طرق الإمداد الرئيسية، والحفاظ على الحيز المادي وتوسيعه حيث يمكن للحكومة ترسيخ وجودها وبسط سلطتها. وثمة حاجة إلى مواصلة السيطرة على المناطق المحررة من حركة الشباب وحمايتها والحفاظ على المكاسب المتراكمة.

إن مواصلة جهودنا المتضافرة والمتكاملة لإنشاء قوات الأمن الصومالية والمساعدة في إعادة بنائها وتعزيز قدرتها وتمكينها وتحقيق التماسك ووحدة الهدف تظل ضرورة حاسمة إذا أردنا الحفاظ على الإنجازات التي ذكرتها وتنفيذ الخطة الانتقالية بنجاح، على نحو ما أقرته الحكومة، ومحتويات القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١).

وأود أن أؤكد من جديد التزام الاتحاد الأفريقي المستمر بإرساء السلام والأمن في الصومال وأن أرحب بالشراكة والتعاون المستمرين في سعينا إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في البلد. إن الصومال عضو في الاتحاد الأفريقي وسيظل عضوا. وعلى هذا النحو، سنواصل بذل جهود متضافرة من أجل استكمال المراجعة الدستورية وتعزيز مبادرتنا المشتركة لتشجيع استئناف الحوار بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء من أجل دعم جهود الصومال لإجراء انتخابات وطنية، على أساس اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر وتوصيات بيدوا، دون مزيد من التأخير.

وبغية مواصلة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاتحاد الأفريقي وولايته في الصومال، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي بحاجة إلى الدعم اللوجستي والمالي المناسب. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تقديري لجميع الشركاء على ما يقدمونه من دعم مالي ولوجستي متواصل للبعثة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد ماديرا على إحاطته.

أدعو الآن وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال للإدلاء ببيان.

السيد محمود (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تتقدم الصومال بأحر التهاني للصين، الصديقة المخلصة التي يربطنا بها تاريخ طويل من العلاقات والتعاون، على رئاستها لمجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأثني عليك، سيدي الرئيس، على الطريقة المتميزة التي تقود بها أعمال مجلس الأمن منذ بداية الشهر. كما أعرب عن شكري وتقديري للرئيس المنتهية ولايته، الممثل الدائم لفييت نام، على قيادته القديرة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

وأتوجه بالشكر كذلك للأمين العام على تقريره (S/2021/485) وأشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد فرانسيسكو كايتانو جوزيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما.

عقب الخطاب الذي ألقاه الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو في بداية الشهر أمام البرلمان الصومالي والاتفاق المبدئي على العودة إلى نموذج الانتخابات غير المباشرة، اجتمعت حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، وكذلك منطقة بنادير، في ٢٢ أيار/مايو لمناقشة طرائق إجراء الانتخابات طبقا لاتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر والاتفاق عليها. وترأس الاجتماع دولة السيد محمد حسين روبلي، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية. ونوقشت المسائل الثلاث الرئيسية المعلقة التي تحتاج إلى معالجة من أجل إتمام الاتفاق وتم الاتفاق عليها من حيث المبدأ. وهذه المسائل هي وضع الانتخابات بالنسبة لممثلي صوماليلاند، والترتيبات الانتخابية في منطقة جيدو، واللجان الانتخابية.

وفيما يتعلق بمسألة صوماليلاند، اجتمعت الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك رئيس مجلس الشيوخ، معالي السيد عبدي حاشي عبد الله، ونائب رئيس الوزراء، معالي السيد مهدي محمد غوليد، وهي بصدد وضع الصيغة النهائية لذلك الاتفاق في الوقت الذي نتكلم فيه.

وفيما يتعلق بمسألة انتخابات منطقة جيدو، تم التوصل إلى اتفاق كامل. وسيرد ذلك في بيان الاجتماع، الذي سيصدر يوم الخميس في ختام الاجتماع.

وفيما يتعلق بمسألة لجان الانتخابات، تم التوصل أيضا إلى اتفاق. وسيرد ذلك أيضا في البيان الذي سيصدر. وستأخذ الأطراف استراحة غدا وستستأنف العمل يوم الخميس من أجل إصدار البيان وإقامة حفل ختامي. وعلى نحو ما أشار المتكلمون السابقون، لم تكن عملية التفاوض سهلة. ولذلك يظل توافق الآراء أمرا بالغ الأهمية. فبدونه، سيكون السلام والمؤسسات الحكومية في الصومال هشة.

ولحسن الحظ، توصلنا الآن إلى اتفاق يقود الصومال إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وسيحتاج الصومال في المستقبل إلى عمليات انتقال سياسية يمكن التنبؤ بها على أساس انتخابات شاملة للجميع وذات مصداقية وحرة ونزيهة. وهذا تحد وفرصة يجب على الشعب الصومالي والحكومة وشركائهما الاستفادة منها لضمان تحقيق التنمية المستدامة في البلد.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تحث جميع المشاركين في جلسات مجلس الأمن على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام المجلس بالاستفادة من الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعادتنا إلى قاعة مجلس الأمن. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات – الممثل الخاص سوان، والسفيرماديرا – وكذلك وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال، معالي السيد محمد عبد الرزاق محمود.

ترحب المملكة المتحدة بافتتاح جولة جديدة من المحادثات في مقديشو وبتقدمها الإيجابي المستمر الرامي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نموذج انتخابي. ونعرب عن دعمنا الكامل لرئيس الوزراء محمد حسين روبلي خلال ترؤسه لتلك العملية.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، مع استمرار المحادثات في مقديشو – وترحيبنا كثيرا بالمستجدات التي تلقيناها – نواصل حث حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على مواصلة حوارها البناء استنادا إلى اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر وتوصيات اللجنة الفنية في بيدوا لضمان إجراء انتخابات شاملة للجميع وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن، وأن نتمكن من الخروج من المأزق السياسي الذي يهدد بتفاقم انعدام الأمن وعدم الاستقرار في الصومال.

ثانيا، إن الاضطرابات السياسية لها عواقب مباشرة على الأمن الصومالي، كما شهدنا مؤخرا في الشهر الماضي. وتدين المملكة المتحدة بشدة أعمال العنف التي وقعت في مقديشو في ٢٥ نيسان/أبريل. ونحث جميع الأطراف على مواصلة إبداء ضبط النفس والدخول في حوار لتجنب تكرار تلك المشاهد. فمن المفجع أن يؤدي عدم الاستقرار هذا إلى خسائر في الأرواح ويهدد نقل مهام الأمن إلى قيادة صومالية، على النحو المنصوص عليه في خطة الانتقال الصومالية والتي أقرها مجلس الأمن من خلال قرار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١).

على الرغم من التحديات الحالية، تشجع المملكة المتحدة جميع الأطراف على مواصلة تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال والعمل البناء لتحديد طبيعة بعثة جديدة اعتبارا من عام ٢٠٢٢. وفي هذا الشأن، أرحب بالمشاركة بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي لتجديد الإذن لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأتطلع إلى مزيد من المشاركة الوثيقة خلال الأشهر المقبلة حيث سنناقش شكل وولاية البعثة الجديدة.

للأسف، فإن هذا الانقسام وعدم الاستقرار يخدمان أيضا حركة الشباب. وبينما يركز القادة السياسيون على الانتخابات، تتضاءل احتياطيات الحكومة، وتتزايد مكاسب حركة الشباب ونفوذها. ومن شأن حل المأزق الراهن أن يمكن الجميع من التركيز على التحديات المشتركة، أي هزيمة حركة الشباب ودعم التنمية في الصومال.

هذا يقودني إلى نقطتي الثالثة. إن عدم الاستقرار السياسي المستمر يهدد بتفاقم الحالة الإنسانية الفظيعة أصلا في الصومال. إذ أن اشتباكات ٢٥ نيسان/أبريل وحدها أدت إلى نزوح عشرات الآلاف من الصوماليين، ونشعر بقلق عميق إزاء خطر وقوع مزيد من أعمال العنف، لا سيما إذا فشلت المحادثات.

إن احترام القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين أمر في غاية الأهمية لشرعية الدولة الصومالية. ولا يؤدي العنف السياسي إلا إلى تفاقم أثر التهديدات الراهنة التي يشكلها مرض فيروس كورونا، والفيضانات والجفاف، وانعدام الأمن الغذائي، وأسراب الجراد، التي كلها تشكل خطرا كبيرا على استقرار الصومال في الأجل الطويل. وينبغي للقادة الصوماليين مواصلة العمل على معالجة آثار هذه المسائل.

أخيرا، ستواصل المملكة المتحدة دعمها للصومال سواء في التخفيف من آثار هذه الأحداث أو العمل على بناء قدرته على الصمود في الأجل الطويل أمام هذه المشاكل. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يحذو حذونا. فالنهج الطويل الأجل لتخفيف حدة هذه المشاكل هو السبيل الوحيد لإنهاء الاعتماد على المعونة الإنسانية الدولية. ومن الناحية الأساسية، لدعم هذا المسعى، فإن الشعب الصومالي بحاجة إلى نظام حكم فعال وشامل وهو جدير به. ويجب أن تكون هناك تسوية سياسية بشأن كيفية تقاسم السلطة والموارد في الصومال الاتحادي. ويتعين على قادة الصومال أن يكونوا قادرين على توجيه اهتمامهم إلى تدبر هذه المشاكل التي تؤثر على حياة ملايين الصوماليين.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أردد ما قاله الممثل الدائم للمملكة المتحدة في إعرابي عن الشكر للرئاسة الصينية على تنظيم عودتنا إلى قاعة مجلس الأمن.

أشكر الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ماديرا، وأشكر الممثل الخاص للأمين العام سوان، ووزير الخارجية محمود على إحاطاتهم الإعلامية.

أولا وقبل كل شيء، ترحب النرويج بتنشيط الحوار تحت قيادة رئيس الوزراء محمد حسين روبلي. لقد شجعتنا التقارير الواردة من مقديشو ومؤداها أن مناخا إيجابيا ساد المفاوضات وأنه يمكن توقع التوصل إلى حل في غضون فترة قصيرة. ولكننا ندعو الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء الاتحاديين إلى مواصلة المشاركة البناءة، وبدون شروط مسبقة، استنادا إلى اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر. ليس هناك المزيد من الوقت لإضاعة الطاقة أو النوايا الحسنة. إن المأزق السياسي الحالي يجر عواقب وخيمة على الشعب الصومالي، ونلاحظ من تقرير الأمين العام (S/2021/485) أن الفقر ما برح يتزايد.

إننا ندعم بالكامل جهود رئيس الوزراء روبلي من أجل إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وستكون قدرته على بناء الثقة بين الطرفين حاسمة. وتشجع النرويج القادة الصوماليين على الاستفادة الكاملة من المساعي الحميدة التي تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونشيد بالدور النشط الذي يقوم به مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من حيث الإسهام

في إعادة العملية الانتخابية إلى مسارها. لقد ساعد، من خلال مشاركته الحازمة والفعالة، في الحيلولة دون خروج الحالة عن نطاق السيطرة.

وفي حين أن عودتنا إلى الحوار على أساس اتفاق أيلول/سبتمبر خطوة جديرة بالترحيب، نعتقد أن المشاركة النشطة من جانب الاتحاد الأفريقي لا تزال مهمة، بما في ذلك التغلب على انعدام الثقة بين الحكومة الاتحادية والدول الأعضاء الاتحادية. ومن التدابير الرئيسية التي ستدعم آليات الحوار البناء والشامل في مرحلة تنفيذ النموذج الانتخابي المتفق عليه.

من العيوب الكبيرة في الحوار حتى الآن عدم الإدماج، ولا سيما المرأة، بل أيضا في شريحة أوسع من المجتمع الصومالي، بما في ذلك المجتمع المدني. ونشجع بقوة إشراك المرأة في الحوار السياسي المستأنف. فهي من أصحاب المصلحة السياسيين الصوماليين المهمين، وهي أساسية لإيجاد ترتيبات انتخابية توافقية وحلول مستدامة لمستقبل الصومال برمته.

نناشد أيضا القادة السياسيين الصوماليين وأصحاب المصلحة الصوماليين الالتزام بالعمل من أجل تحديد آلية واضحة لتنفيذ حصة ٣٠ في المائة للمرأة في مجلسي البرلمان. ونأمل أن يتمكن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من مواصلة تقديم الدعم لضمان الوفاء بهذا الجزء من اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر.

كذلك نلاحظ بقلق استمرار الاعتداءات على الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام ومضايقتهم. ونحث السلطات الصومالية، ولا سيما قطاع الأمن، على تيسير حرية الصحافة في الأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية.

يمثل الجفاف والجراد الصحراوي ومرض فيروس كورونا ثلاثة تهديدات تلوح في الأفق لفئات كبيرة من السكان الصوماليين. ولا بد من أن تولي الحكومة الصومالية الاهتمام الكامل لإدارة هذه الأزمات وغيرها من المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. كذلك فإن ارتفاع عدد الضحايا المدنيين بسبب الصراع المسلح يثير القلق، وقد ازداد في الفترة المشمولة بالتقرير الماضي، ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد باحتجاز الأطفال المرتبطين بحركة الشباب بصورة غير مشروعة. ونؤكد من جديد أن الأطفال الذين يجندون أو يستخدمون في الصراعات المسلحة، بمن فيهم الأطفال المرتبطون بالجماعات المسلحة، يجب معاملتهم أولا وقبل كل شيء بوصفهم ضحايا.

إن الأثر العام للمأزق السياسي على الإصلاحات يثير قلقا بالغا. وينبغي تقييم آثار المأزق على الحالة الأمنية، ولا سيما العملية الانتقالية. ونعترف بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي لتحديد الخيارات لمعالجة الآثار الأمنية المحتملة للمأزق والتخفيف من حدتها.

إن الجداول الزمنية المتضمنة في القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١) لنقل المسؤولية عن الأمن إلى السلطات الصومالية، وإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال واضحة. وعلينا الآن أن نبذل قصارى جهدنا للحيلولة دون حدوث تأخيرات كبيرة.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – وكذلك باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

بادئ ذي بدء نود أن نعرب عن شكرنا للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره عن الحالة في الصومال (S/2021/485) ونشكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على تقريره عن ذات الموضوع.

نشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال، السيد جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكو ماديرا،

على إحاطتيهما لشاملتين. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لمشاركة معالي السيد محمد عبد الرزاق محمود، وزير خارجية الصومال والتعاون الدولي، في هذه الجلسة.

سنركز في هذا البيان على التطورات السياسية والحالة الأمنية والحالة الإنسانية في الصومال.

تنضم مجموعة ٣+١ إلى الآخرين في الترحيب بقرار أعضاء مجلس النواب في البرلمان والصادر في ١ أيار/مايو بشأن إلغاء مشروع القانون الانتخابي الخاص المتعلق بالانتخابات الاتحادية في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٢١. ونأمل أن تسهم العودة إلى اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ وتوصيات لجنة بيدوا التقنية المعتمدة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٢١ في الحد من التوترات.

وفي هذا الصدد، نرحب باستئناف الحوار بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الاتحادية الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين ونحث جميع الأطراف على أن تسترشد بروح التوافق من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة بخصوص تنظيم الانتخابات. ونشدد على الأهمية الحيوية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية في الصومال في الوقت المناسب حتى يتسنى له تحقيق تطلعات الشعب الصومالي المشروعة إلى الأمن والاستقرار والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية. ونأمل أن يتم التقيد بالاتفاق المتعلق بتخصيص حصة للمرأة بنسبة ٣٠ في المائة وأن يمهد الطريق أمام تمثيل ومشاركة أقوى للمرأة في المستقبل. ونؤكد مجددا أيضا دعمنا لهدف إجراء انتخابات عامة على أساس مبدأ صوت واحد لكل شخص في ٢٠٢٤-٢٠٢٥ ونشجع على مواصلة الجهود لتحقيق تلك الغاية.

تتشاطر مجموعة ٣+١ القلق إزاء الآثار الخطيرة المحتملة للأزمة السياسية على الحالة الأمنية في الصومال وعلى تنفيذ الخطة الانتقالية الصومالية، كما يتضح من القتال الذي اندلع مؤخرا في مقديشو بين أفراد من القوات المسلحة الوطنية على أسس فصائلية وعشائرية.

وإذ نرحب باتفاق فض الاشتباك الذي تم التوصل إليه في ٥ أيار/مايو، فإننا نؤكد على أهمية امتناع جميع أصحاب المصلحة الصوماليين عن اتخاذ أي إجراء جديد وأحادي الجانب قد يؤدي مرة أخرى إلى تفاقم الحالة وانضمامهم إلى الجهود المبذولة ضد حركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية، التي لا تزال تمثل التهديد الرئيسي للسلام والأمن والاستقرار في البلد. ونشعر بالجزع إزاء زيادة قدرة حركة الشباب على توليد الإيرادات من خلال فرض ضرائب غير قانونية، يمكن استخدامها لتصعيد أنشطتها الإرهابية في المنطقة. وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة لتعطيل المصادر المالية غير المشروعة لتلك الجماعة، بما في ذلك تعزيز قدرة الحكومة الصومالية على تنظيم إدارتها المالية العامة، التي لا تزال عرضة للاختراق من جانب حركة الشباب. كما ندعو إلى مواصلة تقديم الدعم الدولي للصومال في كفاحه ضد حركة الشباب وفي بناء قدرات الدولة هناك إلى أن تتمكن من تحمل المسؤولية الكاملة عن أمنها. وينبغي دعم ذلك باتباع ممارسات صارمة في إدارة الأسلحة والذخائر لضمان عدم وقوع الأسلحة المخصصة لقوات الأمن الصومالية في أيدي حركة الشباب.

وفي هذا الصدد، نشيد بتفاني بعثة الاتحاد الأفريقي الثابت وشجاعتها وتضحيتها في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في الصومال. ونتطلع إلى الانتهاء من تقرير فريق التقييم المستقل التابع للاتحاد الأفريقي بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي وتوصياته فيما يتعلق بانخراط الاتحاد الأفريقي في الصومال بعد عام ٢٠٢١. وإذا ما أكد جميع الشركاء أن بعثة الاتحاد الأفريقي المعاد تشكيلها هي الخيار الأنسب بالنسبة للصومال بعد عام ٢٠٢١، فسيكون من المهم جدا ضمان تمويلها تمويلا كافيا ومستداما وقابلا للتنبؤ، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

تأسف مجموعة ٣+١ للخسائر في صفوف المدنيين المسجلة في أحدث تقرير للأمين العام، والتي عزا التقرير غالبيتها العظمى إلى حركة الشباب. وندين ما أبلغ عنه الأمين العام من عمليات احتجاز تعسفي، بما في ذلك احتجاز الصحفيين، وأعمال عنف جنسي وجنساني وانتهاكات ضد الأطفال.

ونشجع السلطات الصومالية على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع هذه الانتهاكات وزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل وحرية التعبير والحصول على المعلومات. ولا تزال الحالة الإنسانية في الصومال تثير قلقا عميقا أيضا، حيث يحتاج قرابة ٦ ملايين شخص للمساعدات ويُتوقع أن يواجه ما يُقدر بـ ٢,٧ مليون شخص خطر انعدام الأمن الغذائي عند مستوى الأزمة أو مستوى حالة الطوارئ بحلول منتصف حزيران/يونيه، بمن فيهم أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ طفل دون سن الخامسة من المرجح أن يعانوا من سوء التغذية الحاد، كما ورد في تقرير الأمين العام.

وفي السياق الخاص لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والتحديات المناخية، بما في ذلك الجفاف والفيضانات والجراد، التي تفاقم الحالة الإنسانية المتقلبة أصلا، نكرر دعوتنا لجميع الشركاء الدوليين إلى زيادة التمويل من أجل دعم خطط الاستجابة الإنسانية للصومال وتخفيف معاناة شعبه. ونشيد بجهود المساعدة الإنسانية التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك دعمها للعاملين الصحيين في سياق جائحة كوفيد-١٩، ونجدد دعوتنا إلى تقديم دعم دولي إضافي لتمكين البعثة من إنجاز عملها الإنساني بفعالية أكبر في جميع قطاعات البعثة.

في الختام، تود مجموعة ٣+١ أن تكرر الإعراب عن تقديرها للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجميع الشركاء الدوليين لدعم الصومال، وأن تؤكد مجددا التزامها الثابت بسيادة الصومال ووحدته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود في البداية أن أقول إن اليوم هو بالطبع يوم خاص جدا لمجلس الأمن. فلأول مرة منذ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، يعقد المجلس جلسة بالحضور الشخصي. ونشكر الرئاسة الصينية على إتاحة ذلك. وقد كان ذلك موقفنا الثابت، وما فتئنا نحث منذ وقت طويل على العودة إلى قاعة مجلس الأمن. وفي رأينا، كان بإمكاننا أن نفعل ذلك قبل ذلك بوقت طويل، أو ربما لم يكن ينبغي لنا أن نترك القاعة على الإطلاق. وفي الواقع، عُلقت اجتماعاتنا لما يقرب من نصف سنة. ونحن على ثقة بأن رؤساء المجلس اللاحقين سيحافظون باستمرار على نفس الموقف وأن عدد الجلسات في القاعة سيزداد إلى أن ينتقل المجلس في نهاية المطاف بصورة كاملة من الشكل الافتراضي، الذي اجتمعنا به خلال مدة العام ونصف العام الماضية، إلى صيغة الحضور الشخصي.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكو ماديرا، على إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات. ونرحب بمشاركة وزير خارجية جمهورية الصومال الاتحادية، السيد محمد عبد الرزاق محمود، في هذه الجلسة.

درسنا بعناية آخر تقرير للأمين العام (S/2021/485). ويواصل الاتحاد الروسي متابعة الحالة المتطورة في الصومال، الذي يشهد أزمة سياسية داخلية حادة. ونرحب بعقد مؤتمر على الصعيد الوطني في مقديشو، بمشاركة ممثلي سلطات الحكومة الاتحادية ورؤساء الإدارات الإقليمية، من أجل حل المسائل المعلقة. ونلاحظ أن الحكومة الاتحادية الصومالية، التي تواصل إظهار مرونتها واستعدادها للتفاوض، أسهمت إسهاما كبيرا في تنظيم ذلك المؤتمر. ونرحب بالدلائل الإيجابية التي تشير إلى التوصل إلى نوع من الاتفاق بشأن النموذج الانتخابي.

ونود أن نؤكد بصفة خاصة أن العنف يجب ألا يتكرر. وفي هذا الصدد، نرحب بالدور قام به رئيس الوزراء محمد حسين روبلي في تخفيف حدة التوترات في العاصمة وفي انسحاب الوحدات الأمنية المسلحة والميليشيات التي تسيطر عليها المعارضة. ونرحب أيضا بالإعلانات المتعلقة باستئناف الاتصالات الدبلوماسية بين الصومال وكينيا. ونأمل، شأننا في ذلك شأن الأمين العام، أن يؤدي ذلك إلى الاستعادة الكاملة لعلاقات حسن الجوار القائمة على التعاون بين البلدين.

وندعو الأمم المتحدة والجهات الإقليمية صاحبة المصلحة إلى مواصلة مساعدة الصومال، مع الاحترام الصارم لسيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ودون تدخل في شؤونه الداخلية.

ونتفق مع الاستنتاج الوارد في تقرير الأمين العام – وهو أن الحالة الأمنية في الصومال لا تزال معقدة. ويدل تزايد هجمات حركة الشباب بالعبوات الناسفة يدوية الصنع المحمولة على مركبات، فضلا عن قصفها لمطار العاصمة بقذائف الهاون وضغطها العسكري في شبيلي السفلى، على أن الحركة تحاول استغلال الأزمة السياسية الداخلية لتعزيز مواقعها. وندعو السلطات الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مواصلة جهودهما لمحاربة المتطرفين.

وما زلنا نعتقد أن بعثة حفظ السلام الأفريقية لا تزال عنصرا رئيسيا في ضمان أمن الصومال. ونتوقع أن يتخذ الاتحاد الأفريقي القرارات اللازمة بشأن معايير نقل المسؤوليات الأمنية في البلد من البعثة إلى الجيش الوطني الصومالي. وقد أثبتت الأزمة بشكل مقنع أن جميع القرارات في هذا الصدد يجب أن تُدرس بعناية وأن فرض الانسحاب التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أمر غير مقبول.

في الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن الأمل في أن تدرك القوى السياسية الصومالية الأولويات الوطنية والمهام المحددة لإعادة الاستقرار إلى البلد. ومن شأن ذلك أن يمكنهم من تنظيم الانتخابات وإجرائها على وجه السرعة. وتعتزم روسيا تيسير ذلك قدر استطاعتها.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في قاعة مجلس الأمن. وأود أن أشكر الممثلين الخاصين جيمس سوان وفرانسيسكو ماديرا على إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات.

لا شك أن الحالة في الصومال تواصل تطورها. ولا يزال المشهد الانتخابي السياسي يلفه الغموض وتظل الحالة الأمنية مثيرة للقلق. وقد أحطنا علما بقرار إلغاء تمديد الولاية الرئاسية والقانون الانتخابي الخاص. ولذلك، نرحب على وجه الخصوص بالعودة إلى اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر والحفاظ عليه بوصفه أساس الانتخابات المقبلة. ونأمل أن يكون استئناف المحادثات الرفيعة المستوى، بقيادة رئيس الوزراء روبلي، مثمرا.

وفي هذا الصدد، فإن إنشاء لجنة لتسوية النزاعات أمر مشجع باعتباره تدبيرا لتعزيز استئناف الحوار بين الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية. ومع ذلك، فإننا نعرب عن قلقنا إزاء تحفظات بعض الأطراف على العودة إلى الحوار. وفي خضم التوترات والاحتجاجات المتزايدة في مقديشو وأماكن أخرى، ندعو القادة السياسيين والاجتماعيين إلى الامتناع عن تحريض المجتمعات المحلية على العنف. فنحن بحاجة إلى قادة يشجعون على وقف التصعيد ويوجهون الناس بصدق نحو المصالح الفضلى للشعب الصومالي.

وفي ظل الحالة الراهنة، من الأهمية بمكان أن يرسل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إشارات مناسبة وفي الوقت المناسب للتشجيع على الاستئناف العاجل للحوار بوصفه آلية لتسوية الخلافات وتجنب اتخاذ إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تعرقل العملية السياسية.

ولا يزال اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر هو الأساس التوافقي الوحيد لضمان عملية انتخابية شاملة للجميع. ولهذا السبب، فإنه يحظى بدعم مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتشكل الوساطة الإقليمية ودون الإقليمية أمرا أساسيا.

وكما حذرنا في آخر تحليل للحالة في الصومال، كان للمأزق الانتخابي عواقب أمنية في جميع أنحاء البلد. واستغلت حركة الشباب وغيرها من الجماعات الحالة لزيادة سلطتها ونفوذها، كما تشهد على ذلك الهجمات على مجمع مطار آدم عدي وعلى مقربة من برلمان وابيري.

ونحث القادة السياسيين على الالتزام بالحفاظ على السلام والاستقرار في البلد في مواجهة التهديد الحقيقي الذي تشكله حركة الشباب. وتشكل التصدعات في قطاع الأمن، القائمة على الانتماء العشائري أو الدعم المقدم لأعضاء المعارضة السياسية، خطرا وشيكا على جدوى الخطة الانتقالية. ومن المستبعد أن يُترجم الاتجاه نحو تدهور الأوضاع الهشة السائدة واستحالة توحيد قوات الأمن إلى إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. بل على العكس من ذلك، فإن النقل المنشود للمسؤوليات الأمنية سيتعرض للخطر.

وتتطلب الحالة الإنسانية أيضا اهتماما خاصا، ولا سيما مع استمرار الجائحة في التأثير على عدة جبهات. ونرحب بأول عملية تسليم للقاحات في إطار مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، ولكن الحالة الأمنية السائدة تحد من توزيعها بفعالية، ناهيك عن إيصالها إلى المناطق النائية التي لا تخضع لسيطرة الدولة، وذلك فضلا عن عدم كفاية اللقاحات.

وبينما شهد الربع الأول من العام انخفاضا في عدد الحوادث التي تؤثر على العمليات الإنسانية، فإن إيصال المساعدات الإنسانية، بصفة عامة، لا يزال يشكل تحديا. ونكرر إدانتنا للهجمات على العاملين في المجالين الإنساني والطبي وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى احترامهم وحمايتهم. ويجب مضاعفة الجهود لتأمين اللقاحات اللازمة للبلد بأسره ولتعزيز الأمن لإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المواقع.

أخيرا، نرحب بالإعلانات عن إمكانية إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الصومال وكينيا. وكما يلاحظ الأمين العام بحق في تقريره (S/2021/485)، فإن هذه العلاقات أساسية للتعاون والاستقرار في المنطقة على نطاق أوسع، ولا سيما لتوفير الدعم اللازم للعملية السياسية ولاحتواء حركة الشباب.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعادتنا إلى قاعة مجلس الأمن. وأود أن أرحب بمعالي السيد محمد عبد الرزاق محمود، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال، وأن أشكره على بيانه. وأود أيضا أن أشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد فرانسيسكو كايتانو جوزيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما المتبصرتين وعلى عملهما الميداني في هذا الوقت العصيب للغاية.

من المشجع أن نرى التطورات الإيجابية في الحوار والتعاون بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الاتحادية الأعضاء والظروف الأمنية والاقتصادية والاستعدادات للانتخابات المقبلة. كما يشجعنا تحسن العلاقات بين الصومال وكينيا ونأمل أن يقوم البلدان قريبا بتطبيع العلاقات بصورة كاملة من أجل السلام والاستقرار والتنمية في البلدين وفي المنطقة ككل.

وفي الوقت نفسه، نعترف بأن الصومال سيظل يواجه تحديات كثيرة في الأيام المقبلة.

ونشاطر المجتمع الدولي شواغله، بما في ذلك الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام والمراقب عن الاتحاد الأفريقي،

بشأن المأزق الانتخابي الذي قد يؤدي بالبلد إلى فراغ دستوري ومزيد من عدم الاستقرار السياسي. وفي ذلك السياق، نشيد بقرار مجلس الشعب إلغاء مشروع قانون الانتخابات الخاصة للانتخابات الاتحادية المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل، وإحياء اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر. كما نؤكد على أهمية مبادرة رئيس الوزراء محمد حسين روبلي الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة في مقديشو بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن العملية الانتخابية. ونأمل أن نرى التزام جميع قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد بالمشاركة في القمة.

وسعياً إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية في الصومال، يجب أن يكون تنفيذ عملية سياسية يقودها صوماليون ويملكون زمامها، استناداً إلى النموذج الانتخابي في ١٧ أيلول/سبتمبر، أمراً مقبولاً لجميع أصحاب المصلحة الصوماليين، وأن يشمل ٣٠ في المائة من التمثيل السياسي للنساء والأقليات والشباب. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أيضاً إلى زيادة مساعداتهما المالية والفنية للحكومة الصومالية لتحقيق ذلك الهدف.

ثانياً، فيما يتعلق بالقدرة على الصمود من أجل الأمن، نشعر بقلق عميق إزاء الاشتباكات المسلحة التي وقعت في مقديشو في نيسان/أبريل. فكثيراً ما كانت الاشتباكات المسلحة والانقسام السياسي هي محور الاضطرابات في الصومال. وندين بشدة أعمال العنف والهجمات الإرهابية التي شنتها حركة الشباب مؤخراً على المدنيين والمسؤولين الحكوميين وقوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن الوحدة الوطنية والمصالحة هما السبيل الوحيد للمضي قدماً في الصومال. وندعو جميع الهيئات المعنية إلى الامتناع عن جميع الأعمال التي قد تغرق الصومال في الفوضى وتعرض السلام والأمن في البلد للخطر. ونحث حكومة الصومال على مضاعفة جهودها لكفالة سلامة وأمن المدنيين وتسريع التحقيقات في أعمال العنف ضد المدنيين وقتلهم، ولا سيما الأطفال، من أجل تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. وفي هذا الصدد، ندعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة دعمهم لقوات الأمن الصومالية من خلال التدريب وتوفير المعدات وبناء القدرات وتنفيذ العمليات ضد حركة الشباب.

ثالثاً، فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، نشعر بالقلق إزاء النقص الحاد في المياه الناجم عن الجفاف في أجزاء كثيرة من البلد. ويواجه أكثر من ٨٠ في المائة من الصومال ظروف جفاف معتدلة أو شديدة. وقد أدت الأزمات المتصلة بالطقس – بما في ذلك الجفاف والجراد الصحراوي والفيضانات والتهديدات والتحديات التي طال أمدها – إلى تفاقم الحالة في الصومال وكان لها أثر سلبي على قطاعات السكان الضعيفة أصلا بسبب الفقر المزمن والنزاع. ومهما أكدنا فإننا لا نبالغ في ضرورة التصدي لهذه التحديات، وخاصة عن طريق التنمية الزراعية. ولذلك، يجب السعي إلى اتباع نهج شامل يفضي إلى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامين في البلد.

إن السلام والاستقرار والتنمية هي التطلعات المشروعة للصوماليين. وندعو الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والهيئات المعنية إلى العمل من أجل تحقيق هذه الغاية، مع الاحترام الكامل لاستقلال البلد وسيادته.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): يشارك وفد بلدي الآخرين في شكر الرئاسة الصينية على استئنافها الجلسات بالحضور الشخصي في قاعة المجلس.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام جيمس سوان على إطلاعنا على آخر التطورات بشأن تقرير للأمين العام عن الصومال (S/2021/485)، وتنفيذ ولايات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وأشكر أيضاً الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير فرانسيسكو ماديرا، على إحاطته.

وأرحب أيضاً بحضور وزير خارجية الصومال، محمد عبد الرزاق محمود، وأشكره على بيانه بآخر المستجدات.

وتعكس التطورات التي حدثت خلال الأشهر الثلاثة الماضية الطابع المعقد للديناميات السياسية في الصومال. فقد طرحت استراتيجية حافة الهاوية لبعض القادة الصوماليين وبعض الولايات الأعضاء في الاتحاد تحديات جديدة أمام العملية الانتخابية. وأدت القرارات التي اتخذتها الهيئات الدستورية والسلطات قبل بضعة أسابيع إلى توقف العملية الانتخابية وأوجدت مزيداً من عدم اليقين. وحدوث هذه التطورات على الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، ينم عن أن السعي إلى المضي قدماً في الانتخابات مخيب للآمال. وتهدد هذه التطورات بتقويض توقعات المجتمع الدولي بالنسبة للصومال لهذا العام. ولئن كانت الهيئات الدستورية قد اتخذت بعض التدابير لإعادة الأمور إلى نصابها بإلغاء القرار بشأن مشروع القانون الانتخابي الخاص المتعلق بالانتخابات الاتحادية، فإن سلسلة الأحداث بأكملها ألقت بظلال من الشك على الدورة الانتخابية. نحن بحاجة إلى القيادة في هذه المرحلة من جانب جميع أصحاب المصلحة لإعادة البلد إلى الطريق نحو الديمقراطية التمثيلية. وفي هذا السياق، فإن الاجتماع التشاوري الذي يعقد حالياً في مقديشو فيما بين الموقعين على اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر يوفر بعض التوجه الإيجابي. ونرحب أيضاً بالبيان الذي قدمه الممثل الخاصة للأمين العام بشأن آخر التطورات خلال اليومين الماضيين.

ويوفر اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر الأساس لجميع أصحاب المصلحة للعمل والاتفاق على جميع جوانب المسائل الانتخابية. ونشارك أعضاء المجلس الآخرين في التأكيد مجدداً على دعوة القيادة الصومالية، في كل من حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، إلى العمل بشكل بناء لحل المسائل الخلافية حتى تجرى الانتخابات دون مزيد من التأخير. ويجب تجنب اللجوء إلى العنف والإجراءات الانفرادية، لأنها لن تعمل إلا على زيادة تعقيد المشاكل التي يواجهها شعب الصومال.

ومما يبعث على القلق أن الجمود السياسي قد شجع حركة الشباب على التمادي، كما يتضح من تزايد الهجمات والحوادث الأمنية. فخلال الأشهر الثلاثة الماضية، استهدفت حركة الشباب قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وندين بشدة جميع الهجمات على المدنيين الأبرياء. ويتطلب تدهور الحالة الأمنية استجابة فعالة بقيادة قوات الأمن الصومالية. ويتعين على السلطات مضاعفة جهودها لتسريع الخطة الانتقالية. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطة الانتقالية الصومالية المنقحة. ونأمل أن يتسنى زيادة الأموال اللازمة لدعم خطة الانتقال الصومالية زيادة كافية في الأشهر المقبلة.

ولا تزال الحالة الإنسانية المتدهورة، وأثر جائحة فيروس كورونا، والجراد الصحراوي، من الأسباب التي تدعو للقلق. ونكرر نداء الأمين العام إلى دعم المانحين لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية للصومال، التي لم تحقق سوى خمس احتياجاتها حتى الآن.

إن الحالة السياسية والأمنية التي لا يمكن التنبؤ بها تثني عن التوق إلى تقليص البعثة. وما فتئت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تؤدي دوراً هاماً في تحقيق استقرار الحالة الأمنية ومحاربة حركة الشباب. ولن يؤثر تدهور الوضع الأمني وتعزيز حركة الشباب على الصومال فحسب، بل على جيرانها أيضاً. وتشيد الهند بجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على التزامها المستمر وعلى التضحيات التي قدمتها. وتجدد الهند التزامها بالسلام والاستقرار في الصومال والقرن الأفريقي، وقد تبرعت مؤخرا بمليون دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني دعماً لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. في الختام، يربط الهند بالصومال ألفا عام من التاريخ والثقافة المشتركين. فنحن جارين عبر البحار. وحتى

أواخر الثمانينات، كانت مقديشو وكيسمايو ومدن صومالية أخرى تضم مجتمعات هندية مزدهرة. وحتى اليوم، تعد الهند موطناً للعديد من الصوماليين، وهي مقصد ذو شعبية للطلاب والباحثين عن العلاج الطبي. وساهمت الهند بعدد كبير من حفظة السلام والعتاد البحري والجوي في عمليات الأمم المتحدة في أوائل التسعينات. وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، قامت الهند بتدريب المسؤولين والطلاب في الحكومة الصومالية من خلال برامجنا لبناء القدرات. وتبرعنا مؤخراً أيضاً بـ ٢٧ حافلة إلى الصومال. إن الصومال المستقر والسلمي والمزدهر هو ما نتمناه. وستواصل الهند دعم الصومال والشعب الصومالي في هذه الأوقات العصيبة لتحقيق ذلك الهدف.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أنا أيضا أشارك الذين يزجون الشكر لكم، سيدي الرئيس، على إعادتنا لعقد الجلسات بالحضور الشخصي في القاعة. إنه شعور عظيم، وبما أن إستونيا ستكون رئيسة لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، فإنني آمل أن أتمكن من إعادة جميع الجلسات إلى الحضور شخصياً في قاعة المجلس باستثناء الجلسات رفيعة المستوى.

وأشارك الآخرين في توجيه الشكر لمقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة، وأرحب أيضاً بوزير خارجية الصومال في جلسة اليوم.

وكما أشار المتكلمون السابقون، فإن جلسة اليوم يعقد بالتزامن مع مؤتمر القمة فيما بين القادة الصوماليين للاتفاق على الانتخابات. وترحب إستونيا باستئناف المحادثات وتؤيد دور رئيس الوزراء روبلي في هذه المسألة. وأود أن أؤكد أن الحوار والحلول التوفيقية وتوافق الآراء هي مفتاح التغلب على الجمود. وستتابع إستونيا القمة عن كثب وبآمال كبيرة في التوصل إلي نتيجة ناجحة.

ومن المؤسف كيف أن الأزمة السياسية الراهنة تصرف الانتباه عن أولويات التنمية والمساعدة الإنسانية وسيادة القانون والأمن في الصومال وتحول الموارد بعيدا عنها – وهي مجالات تمس الحاجة إلى إحراز تقدم فيها. وعلاوة على ذلك، كلما طال أمد الجمود، زادت مخاطر عكس مسار المكاسب التي حققها الصومال على مدى العقد الماضي. ولذلك، تحث إستونيا قادة الصومال على التوصل في نهاية المطاف إلى حل يستند إلى الاتفاق الانتخابي المبرم في ١٧ أيلول/سبتمبر، والمضي قدماً في إجراء انتخابات موثوقة وشاملة وقائمة على توافق الآراء دون مزيد من التأخير.

تحث إستونيا السلطات الصومالية في الانتخابات المقبلة على تنفيذ حصة النساء البالغة ٣٠ في المائة، وضمان إشراك الفئات المهمشة، بمن فيها فئة الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، تشدد إستونيا على ضرورة وضع تدابير وإنشاء مؤسسات لحماية حقوق الإنسان. وأكرر التأكيد على الدعوة إلى إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، يكون لها دور رئيسي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولا يزال ارتفاع مستوى العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات يثير القلق الشديد. ومن المهم للغاية مساءلة مرتكبي العنف الجنسي.

ولذلك، أحث الحكومة الاتحادية على اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس وذلك بسن مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٨. وتدعو إستونيا أيضاً إلى تنفيذ استنتاجات فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في الصومال.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية وندين بشدة العنف الذي وقع في الصومال. إن ازدياد نشاط حركة الشباب مؤخرا لتذكير صارخ بالمقدار الذي يمكن أن نخسره إذا لم يتم إيجاد حل للجمود السياسي على وجه السرعة.

ومن المثير للقلق أيضاً أن نرى العنف المتصل بالانتخابات. فقد أبرزت التطورات التي وقعت مؤخراً الحاجة إلى إحراز تقدم على الصعيد الأمني. ويحدد القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١) خطوات

ملموسة ذات جداول زمنية واضحة بشأن كيفية تحقيق ذلك. إن استمرار بعثة ما بعد عام ٢٠٢١ أمر بالغ الأهمية، ومع ذلك فمن الأهمية بمكان أن تتعلم البعثة المستقبلية الدروس من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأن تأخذ في الاعتبار الظروف المتغيرة على أرض الواقع. وإستونيا، بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي، تفخر بمساهمته في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأمن الصومال على مدى عقود. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل معا وممارسة دورهم في دعم عملية انتقال أمني ناجحة.

وترحب إستونيا بالتنقيح الذي أجري مؤخراً لخطة الانتقال الصومالية. ومع ذلك، وكما هو الحال مع أي خطة، فإن قيمتها تعتمد على تنفيذها الفعلي. وفي هذا الصدد، تدعو إستونيا الحكومة الاتحادية إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ الخطة.

وأخيراً، تشعر إستونيا بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية المتردية، وعدم تجاوز مستوى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال ١٩ في المائة حالياً. وبدون مساعدة عاجلة، ستتوقف المعونة الإنسانية الحيوية لملايين الأشخاص. وتدعو إستونيا المجتمع الدولي إلى توفير التمويل اللازم لإنقاذ الأرواح في الصومال.

وختاماً، هذه هي اللحظة المناسبة لكي يرقى القادة الصوماليون إلى مستوى التحدي ويكسروا الجمود السياسي حتى يتسنى توجيه الاهتمام الكامل وغير المنقسم من قبل القادة إلى مساعدة الشعب الصومالي. وأود أن أكرر دعم إستونيا الكامل للبلد وشعبه.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك الآخرين في توجيه شكرنا لمقدمي الإحاطتين لنا هذا الصباح على بيانيهما الثاقبين. وأود أيضا أن أشكر وزير خارجية الصومال على انضمامه إلينا هذا الصباح وإطلاعنا على آخر المستجدات.

وكما ذكرنا مرارا أمام المجلس، فإن إجراء الصومال لعملية انتخابية سلمية وشفافة وشاملة وحسنة التوقيت – يُتفق عليها على أساس توافق في الآراء – أمر حيوي إذا كان للبلد أن يستأنف التقدم في الإصلاحات الحاسمة لبناء الدولة وجهود تحقيق الاستقرار.

وفي الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا المخاطر المرتبطة بالإجراءات التي تتخذ دون موافقة واسعة النطاق فيما بين أصحاب المصلحة المهمين في الصومال. وكما سمعنا للتو من الممثل الخاص للأمين العام للصومال، فإن استقرار الصومال مهدد، ويتم دفع البلد إلى حافة النزاع بسبب الاشتباكات بين القوات الحكومية والميليشيات التابعة للمعارضة التي نتجت عن مشروع قانون تمديد الولاية الصادر في ١٢ نيسان/أبريل، الذي أقره مجلس النواب في البرلمان الصومالي ووقعه الرئيس فرماجو. ولذلك رحبنا، شأننا شأن العديد من الممثلين الآخرين هنا، بقرار الرئيس فرماجو إلغاء هذا الإجراء الحاسم للغاية، وأيده في ذلك البرلمان، واستئناف المفاوضات مع الولايات الأعضاء في الاتحاد على أساس اتفاق أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

ونشيد برئيس الوزراء روبلي وبجهوده لتنظيم المناقشات الجارية في مقديشو، ونرحب بإعلان الرئيس فرماجو أن رئيس الوزراء سيشرف على تنفيذ التخطيط للانتخابات، بما في ذلك أمنها. ويجب منح رئيس الوزراء روبلي الحرية والسلطة لتنفيذ الانتخابات دون أي تدخل.

ولذلك نرحب بالمحادثات التي جرت في مقديشو، ونرحب بالتقارير التي استمعنا إليها صباح اليوم عن المرحلة التي وصلت إليها تلك المحادثات والتقدم الذي يجري إحرازه. وما سمعناه هذا الصباح هو بالتأكيد أفضل خبر دولي سمعته خلال الأيام القليلة الماضية، ولذلك نأمل أن يستمر ذلك. ومع ذلك، فإننا نواصل دعوة جميع الأحزاب السياسية المشاركة في المحادثات، وجميع الأطراف، إلى تجاوز جداول أعمالها السياسية الشخصية الضيقة،

والقيام بما هو مناسب للصومال، ووضع اللمسات الأخيرة على اتفاق يمكن تنفيذه في أقرب وقت ممكن. ولا تزال الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ إجراءات ضد الأفراد الذين نرى أنهم يعرقلون الاتفاق أو يهددون سلام الصومال وأمنه بطريقة أخرى.

إن المضي قدماً في الانتخابات والحوار السياسي أمر أساسي للتركيز على الاحتياجات الملحة لشعب الصومال ومواجهة التهديد الذي تشكله حركة الشباب. وكما سمعنا، نرى بالفعل أدلة على أن حركة الشباب استغلت الاضطراب السياسي في مقديشو لتحقيق أهدافها ومكاسب لها. إن التصدي للتهديد الذي تمثله حركة الشباب مشكلة ملحة، ليس للصومال فحسب، بل للمنطقة دون الإقليمية بأسرها، وهي مشكلة يستند حلها إلى استقرار الحالة السياسية.

وفي الشهر الماضي، أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم مساعدات إنسانية إضافية بقيمة ١٥٤ مليون دولار لمواجهة التحديات التي تهدد الحياة والناتجة عن انعدام الأمن الغذائي المزمن والعنف والجراد الصحراوي ودورات الجفاف والفيضانات. وما زلنا ملتزمين تجاه الشعب الصومالي، ودعم تطلعاته إلى مستقبل سلمي ومزدهر، وتلبية احتياجاته الإنسانية الملحة.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشارك زملائي في توجيه الشكر للرئيس على التئامنا في القاعة اليوم. وأشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات على فطنتهم.

إن فرنسا تشعر بالقلق جراء المأزق السياسي في الصومال. وترى أن قرار البرلمان بإلغاء التمديد الأحادي لولايته يمثل تطورا إيجابيا، ونشعر بالتشجيع لالتزام رئيس الوزراء روبلي باستئناف المناقشات.

ونحث الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الجمهورية الاتحادية على التوصل إلى اتفاق سياسي بتوافق الآراء ليتسنى إجراء الانتخابات في جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد بدون تأخير. وتتوقف استدامة الاتحاد الصومالي على ذلك الاتفاق.

أنوه بأهمية الشمول في العملية الانتخابية. ويجب أن تظل المشاركة الكاملة للمرأة، سواء كانت ناخبة أو مرشحة، أولوية، مع احترام حصة ٣٠ في المائة لمشاركة المرأة في البرلمان. وندعو أيضا إلى مشاركة الشباب، وفقا للقرار ٢٥٣٥ (٢٠٢٠) بشأن الشباب والسلام والأمن. وينبغي للحوار بين الصوماليين أن يُمَكِّن من تعزيز سيادة القانون وتوطيد الديمقراطية في الصومال، بدعم من الأمم المتحدة والممثل الخاص جيمس سوان، وأثني على عمله. وترحب فرنسا أيضا بمشاركة الاتحاد الأفريقي وجميع جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأطراف الصومالية.

تخشى فرنسا من أن يكون للمأزق السياسي تداعيات أمنية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل عرقلة الجهود التي يبذلها الجميع في مكافحة حركة الشباب، بينما تواصل الحركة هجماتها المميتة، كما رأينا مؤخرا.

يساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال. وهذه الخطة عنصر أساسي في المرحلة الانتقالية، إلى جانب تقرير سانتوس كروز والتقييم المقبل للاتحاد الأفريقي.

ولا بد من استكمال جميع الخطوات المذكورة أعلاه في غضون الإطار الزمني المحدد في القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١)، لكي يتسنى للمجلس اتخاذ قرارات بشأن تسليم السلطة إلى القوات الصومالية، وبشأن مستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي يجب أن تشمل إنشاء بعثة معاد تشكيلها، إذ لا يوجد بديل عن ذلك.

كذلك تدعو فرنسا إلى اتخاذ قرار هذا العام بشأن تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويجب إجراء مناقشة مع جميع أصحاب المصلحة، بدءا بالاتحاد الأفريقي، ولكن أيضا مع الصومال وشركائه الإقليميين والبلدان والكيانات المساهمة بقوات

التي تقدم الدعم المالي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي الذي أذكِّر المجلس بأنه قدم، منذ عام ٢٠٠٧، ما يقرب من بليوني يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومهما شددت على ذلك فإنني لن أشدد بما فيه الكفاية على الحاجة الملحة إلى تقديم الآخرين للدعم المالي لهذه البعثة من الآن فصاعدا.

لا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، حيث تتفاقم محنة السكان المدنيين بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، بل أيضا بسبب الأحوال الجوية القاسية، من قبيل أزمة الجراد وعواقب تغير المناخ. ويزداد انعدام الأمن الغذائي سوءا. ونحن نعلم أن واحدا من كل ثمانية أطفال في الصومال يموت الآن قبل أن يبلغ سن الخامسة. وهذا واحد من أعلى معدلات وفيات الأطفال في العالم.

تدعو فرنسا إلى الوصول الآمن بدون عوائق إلى المساعدات الإنسانية، وتدين بأشد العبارات الهجمات على العاملين في المجالين الإنساني والصحي، والتي تعيق وصول المساعدات الإنسانية. هذه الجرائم لن تمر دون عقاب. واحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان أمر غير قابل للتفاوض.

أخيرا، نشعر بالقلق إزاء تزايد العنف ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، ندعو إلى التنفيذ الكامل للاستنتاجات التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة والتي اعتمدت في آب/أغسطس الماضي. وتشجع فرنسا الصومال على الوفاء بالتزاماته الدولية والإقليمية بسن تشريعات مناسبة تتعلق بحماية الطفل وإدانة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود، شأني شأن الآخرين، أن أشكر الرئيس على العودة بنا اليوم إلى القاعة. بالنسبة إلينا، إنه أول يوم لنا في القاعة منذ انتخابنا عضوا في مجلس الأمن قبل عام تقريبا، لذلك يسعدنا أن نكون هنا. أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين في هذا الصباح. وقد سرنا أن وزير الخارجية محمود تمكن من الانضمام إلينا اليوم.

منذ جلستنا الأخيرة، أشعر بالتشجيع لأن الصومال تراجع عن قرار تمديد ولايتي البرلمان والرئيس. وأعتقد أنه ليس من قبيل المبالغة القول إن قرار استعادة اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر كان حيويا لسلامة الشعب الصومالي واستقرار البلد. ونعتقد أن استعادة اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر الآن توفر سبيلا يفضي إلى الانتخابات. إن تبديد هذه الفرصة لن يغتفر. لقد تمت استعادة الزخم، والآن يجب الاستفادة منه.

الخطوة التالية بسيطة، أي يجب على قادة الصومال أن يضعوا مصالح البلد فوق مصالحهم، ونرحب بالأنباء العاجلة السارة صباح اليوم والتي تفيد بأن المحادثات التمهيدية جارية وأننا قد نتلقى بعض الأخبار الإيجابية. ونرحب بقيادة رئيس الوزراء لتلك المحادثات. وبطبيعة الحال، فإن المحادثات بداية طيبة جدا، ولكن لا تزال ثمة حاجة ملحة إلى التوصل إلى حل وسط والاتفاق على الخطوات التالية من جانب جميع الأطراف.

لا يزال مستقبل الصومال السياسي يتوقف على إجراء انتخابات شاملة في أوانها. ونحن بحاجة ماسة الآن إلى أن نسمع توضيحا من الصومال بشأن كيفية تحقيق ذلك. ومن المهم للغاية أن تشارك جميع الأطراف في هذه المحادثات بحسن نية وأن تعمل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية في الوقت المناسب. وأي حل – ذكرناه من قبل، ونذكره مرة أخرى الآن – يجب أن يكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في كل مرحلة من مراحل تلك العملية. وكما فعلنا من قبل، نحث وزير الخارجية محمود على ضمان احترام الحد الأدنى من حصة مشاركة المرأة وهي ٣٠ في المائة.

من الناحية الأساسية، لا بد أيضا من رفض العنف رفضا كاملا وبشكل لا لبس فيه. ومن البديهي إن استخدام الجهات الفاعلة المسلحة لتقويض العملية الانتخابية أمر لا يمكن قبوله. ويجب محاسبة أولئك الذين يلجأون إلى استخدام العنف لتحقيق مكاسب سياسية.

إن الاتحاد الأفريقي يؤدي دورا هاما في ضمان استتباب السلام والأمن في الصومال. لقد سمعنا ذلك صباح اليوم من ممثل الاتحاد الأفريقي. لذلك نشعر بخيبة أمل عميقة لأن الصومال رفضت عرضا بشأن نشر مبعوث للاتحاد الأفريقي. ونحض قادة الصومال على إعادة النظر في ذلك النهج والمشاركة البناءة مع الاتحاد الأفريقي لإيجاد سبيل للمضي قدما. وقد ساهم المأزق السياسي الذي حدث مؤخرا في تدهور الحالة الأمنية، وقد سمعنا ذلك اليوم، بما في ذلك تحويل الموارد العسكرية بعيدا عن عمليات مكافحة حركة الشباب، وزيادة العنف العشائري، وتقسيم الجيش الوطني الصومالي على أسس عشائرية.

وفي الوقت نفسه، لا يزال خطر حركة الشباب في المنطقة كبيرا. وفي الواقع، فإن حركة الشباب هي الوحيدة التي حققت مكاسب من هذا المأزق الانتخابي. وإن هجماتها على المدنيين والمسؤولين الحكوميين وقوات الأمن تستحق الشجب. ويجب على الحكومة الاتحادية أن تعيد تركيز جهودها على حماية المدنيين وأن تكثف منها.

كذلك أدى المأزق السياسي إلى تفاقم آثار الأزمة الإنسانية الخطيرة في الصومال. ومع التفشي الشديد لجائحة مرض فيروس كورونا، نسمع أن البلد يواجه نقصا حادا في المياه، إلى جانب الفيضانات المفاجئة وغيرها من الآثار المتصلة بالمناخ. إن التقارير عن العنف الجنسي المتصل بالصراعات التي أوجزها مؤخرا الممثل الخاص باتن مروعة وتبعث على القلق. وندعو الحكومة الاتحادية إلى اتخاذ خطوات لحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس من خلال سن مشروع قانون الجرائم الجنسية الأصلي لعام ٢٠١٨ ومحاسبة مرتكبي العنف الجنسي.

أود أيضا أن أقول إنه من المؤسف أن يستمر قتل الأطفال واختطافهم وتجنيدهم بدون عقاب. أحض جميع الأطراف على منع وقوع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وإنهائها.

قبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أقول كلمة عن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. في سياق التحديات الأمنية التي سمعنا عنها اليوم، لا يزال دور البعثة ومستقبلها في غاية الأهمية. لقد حقق الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مكاسب كبيرة تمثلت في شق الطريق نحو تحقيق الاستقرار في الصومال.

نرحب بمراجعة الخطة الانتقالية للصومال، وندعو إلى إقرارها بالكامل، والأهم من ذلك، إلى التعجيل بتنفيذها. ومن الواضح أن استمرار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بعد عام ٢٠٢١ أمر لا مندوحة عنه. ونحن، بوصفنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، الذي ساهم بفخر في تحقيق الأمن لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال طوال عقود، نرى أن بعثة ما بعد عام ٢٠٢١ يجب أن تكون متماشية مع الاحتياجات على أرض الواقع وداعمة لعملية الانتقال الأمني في الصومال.

ونتطلع إلى تلقي التقييم المستقل الذي سيجريه الاتحاد الأفريقي وإلى التقرير المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر.

الرئيس (*تكلم بالصينية*) (*تكلم بالصينية*): سأتكلم الآن بصفتي ممثل الصين.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، السيد فرانسيسكو كايتانو جوزيه ماديرا، على إحاطتيهما وعلى إسهاماتهما في صون السلم والاستقرار في الصومال. أرحب أيضا بحضور معالي السيد محمد عبد الرزاق محمود، وزير خارجية الصومال، بالنيابة عن رئيس الوزراء روبلي.

في الوقت الراهن تشهد الحالة في الصومال منعطفا حرجا. ولا يزال المأزق السياسي بشأن الانتخابات قائما. وقد أكد قادة الحكومة الاتحادية مجددا التزامهم بتوافق الآراء بشأن عقد

الانتخابات، وهو توافق تم التوصل إليه في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، وعقدوا مرة أخرى حوارا بين الأطراف الصومالية، الأمر الذي تعترف به الصين بالكامل. إن كسر طوق الجمود السياسي الحالي يخدم المصالح المشتركة للأحزاب الصومالية والشعب الصومالي. ونشجع الأطراف الصومالية على وضع مصالح البلد في المقام الأول، وتعزيز الوحدة والتعاون، وتقديم التنازلات اللازمة، وإعادة بناء الثقة السياسية، والاتفاق بسرعة على الترتيبات الانتخابية، واستعادة الاستقرار السياسي في الصومال من أجل تهيئة الظروف المواتية لعملية الانتقال الأمني، وإعادة الإعمار الوطني هناك.

ترحب الصين بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الصومال وكينيا، وتثني على قطر لجهود الوساطة التي تقوم بها في هذا الصدد.

لا تزال الحالة الأمنية في الصومال مزرية مع تكرر الهجمات التي تشنها حركة الشباب. ولا يسع الصين إلا أن تعرب عن قلقها إزاء الحالة. لقد بذلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال جهودا هائلة للحفاظ على السلام والاستقرار في الصومال، وقدمت تضحيات كبيرة، الأمر الذي تشيد به الصين. ونرحب بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي أقره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونلاحظ أن فريق تقييم مستقل تابع للاتحاد الأفريقي سيقدم قريبا تقريرا عن إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونشجع الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات والاتحاد الأفريقي والبلد المضيف على تعزيز الاتصالات وفقا لمبدأ القيادة والملكية الصومالية بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تشكيل البعثة المقبلة للاتحاد الأفريقي في الصومال.

قدم الاتحاد الأوروبي دعما ماليا كبيرا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتتوقع الصين من الاتحاد الأوروبي أن يواصل دعمه القوي من أجل تقديم مساهمة جديدة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في الصومال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من معونته لمساعدة قوات الأمن الصومالية في تحمل المسؤولية عن الأمن تدريجيا.

تعاني الصومال منذ فترة طويلة من أزمة إنسانية عميقة. وقد أدى انعدام التنمية، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والجفاف، ووباء الجراد إلى تفاقم محنة الصومال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من المساعدة في مجالات من قبيل مكافحة الجائحة، وعملية إعادة التعمير بعد انتهاء الجائحة، وتخفيف عبء الديون، والأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتخفيف من وطأته.

ينبغي التنفيذ الكامل للبيان الرئاسي S/PRST/2021/10، بشأن إعادة التعمير في أفريقيا بعد انتهاء الجائحة. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للدور الهام المتمثل في الحد من الفقر والتنمية لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال ومعالجة الأسباب الجذرية للفقر. لقد دعمت الصين، في حدود قدرتها، منذ فترة طويلة السلام وإعادة التعمير في الصومال. وقد ساعدنا الصومال على بناء الهياكل الأساسية وتعزيز بناء القدرات، وسلمنا مؤخرا لقاحات (كوفيد-١٩) التي تبرعنا بها للبلد. وسنسعى جاهدين مع المجتمع الدولي، لتقديم مساهمة أكبر نحو تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في الصومال.

أستأنف الآن مهامي بصفتي المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.